

مواطنون يعتزمون رفع قضية ضد إمام مسجد

■ **الوسط**، جميل محاري

□ ينوي عدد من المواطنين التقدم ببلاغ إلى إدارة الادعاء العام بوزارة العدل والشئون الإسلامية ضد أحد أئمة المساجد يتهمونه «بإثارة النعرة الطائفية والفتنة بين المواطنين».

وقال أحد المواطنين لـ «الوسط»: إن الخطيب المذكور شكك في ولاء أتباع إحدى الطائفتين للدولة في خطبة الجمعة التي نشرت في إحدى الصحف المحلية قبل ثلاثة أسابيع ماضية.

وأضاف: «أنه استناداً إلى المادة 127 من قانون العقوبات فإن من يحرض على بغض طائفة من الطوائف أو الإزدراء بها بطريقة عننية وخصوصا إذا قاد هذا التحريض إلى إحداث اضطراب في السلم العام فإنه يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سنتين ويدفع غرامة لا تتجاوز 200 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وحسب فؤاد سيادي – أحد الذين يعتزمون تقديم الشكوى – فإنه «لا يمكن السكوت على من يخرج عن الثوابت الوطنية ويبتث التفرقة الطائفية بين المواطنين». وقال: «لا يجوز لأي كان تجريم طائفة كاملة من شعبه، بغض النظر عن كون هذا الشخص».

وعقب المحامي حسن رضي على الواقعة قائلاً:«إن الفعل الموصوف بموجب المادة المذكورة هو جرم فعلي» واعتبرها بحسب ما ورد في النص القانوني جريمة بحق الوطن والمواطن مادامت تثير الأحقاد والطائفية.

لكنه عاد وقال: «إن ثبوت الجرم بحق شخص ما أو عدم ثبوته مرهون بتوافر عناصر الجرم والبيانات التي تدين الخطيب أمام القاضي الجنائي».

مازن مطر: ريع «رايات العودة» يذهب إلى الشعب الفلسطيني

■ ضاحية السيف - بتول السيد

□ أكد مدير التسويق والعلاقات الدولية بمجلس التنمية الاقتصادية مازن مطر أن البانوراما الاحتفالية «رايات العودة» التي ينتجها المجلس لتقدم ضمن الاحتفالات الختامية لمهرجان صيف البحرين، سيتم التبرع بريعها إلى الشعب الفلسطيني وذلك إيماناً من المجلس بأهمية دعم القضية الفلسطينية من خلال تقديم عمل جديد ومتميز يحمل اسم مملكة البحرين وينطلق مستقبلاً إلى دول أخرى عربية وأوروبية.

■ **الوسط** - عباس بوصفوان

□ لا يبدو التحالف بين جمعيات «العمل»، «التجمع القومي» و«الوفاق»، أي بين التيار الوطني الديمقراطي، والتيار الإسلامي الشيعي جديداً، فهو بدأ منذ سنوات، وكانت انطلاقته بالتوقيع على ما سمي بـ «العريضة النخبوية» في 1991، ثم تشكيل لجنة العريضة الشعبية في 1992، وتعزز إبان الحركة المطلوبة في 1994 – 1999.

ومع الإقرار بأن الفتور قد أصاب هذه العلاقة خلال عام الميثاق، ثم تعرضها لضربة موجعة خلال الانتخابات البلدية، التي افترق فيها الإسلاميون الشيعية عن حلفائهم الوطنيين، ونتج عن ذلك – فضلا عن أسباب أخرى بعضها أكثر تأثيرا – هزيمة قاسية لعموم التيار غير الديني، أحدثت رد فعل عنيف من قياداته، إذ استخدم رئيس جمعية «العمل الوطني» عبدالرحمن النعيمي ألفاظا قاسية في وصف تعامل «الوفاق»، ووصف آخرون عدم التحالف بأنه تنكر للماضي الضيالي. أما «الوفاق» فأرجعت ما جرى إلى ضيق الوقت، وعدم نضج الجمعيات، كما قال رئيسها الشيخ علي سلمان.

وتبدو توقعات رئيس «الوفاق» محقة، ففي معرض حديثه عن علاقة جمعيته مع التيار الوطني، وصعوبة رجوع الأجواء الإيجابية بينهما، قال: «ستكذب (المية) الغطاس». وهذا ما حدث فعلا، فالاستحقاق الانتخابي في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، في ظل الإشكالات التي تثيرها التعديلات الدستورية، وسلسلة القوانين التي تقرها الحكومة من طرف واحد، أعادت العلاقة بين التيارين إلى سابق عهدها. وفي المحصلة النهائية، لا يوجد في التحالف القائم الآن بين «العمل الوطني» والتجمع القومي«والوفاق» ما يدعو إلى القول بأن أمراً

«العمل»... «الوفاق»... «القومي»: اصطاف تقليدي

جديداً قد حدث على صعيد العلاقة بين القوى السياسية.

الإشكالية التي تواجه ما يسمى بـ «المعارضة الدستورية» كانت – وما تزال – عدم قدرتها على التحالف مع التيار الإسلامي السني، وبالتالي سهولة وصفها بالطائفية، خاصة بعد انسحاب رئيس «الجمعية الإسلامية»، عبداللطيف المحمود، عام 1995، من «لجنة العريضة الشعبية»، ثم بروز «لجنة المبادرة» – الشيعية – لتتولى قيادة الشارع الشيعي، بعيدا عن أي تنسيق إسلامي – إسلامي، أو إسلامي – وطني.

في 22 يوليو/ تموز الماضي، حينما صدر بيان موقع من أربع جمعيات سياسية، كان من بينها «الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي» (تيار إسلامي سني، ذو أصول عروبية، له محاولات لتجاوز التقوقع الطائفي)، أكد البيان على الوحدة الوطنية، ودعا إلى وضع ميثاق شرف ينظم العلاقة بين الجمعيات السياسية، واعتبر التعديلات الدستورية ترجاعا عن دستور 1973، وانتقد القوانين الأربعة... اعتبر المراقبون أن «ضوءاً في نهاية النفق» قد بزغ، وأن تحالفا وطنيا شبه جامع يمكن أن ينشأ.

لكن صدور بيان 31 يوليو الماضي، الذي استنكر ما أسماه «التحريضات المثيرة للفتنة والتفرقة في المجتمع» والموقع من قبل ثلاث جمعيات فقط: «الوفاق»، «العمل الديمقراطي»، «التجمع القومي»، ولم يكن من بينها أي تجمع إسلامي سني، ولا حتى «جمعية الوسط»، التي تنبأ الكثيرون بإمكانية مساهمتها في تجسيد التحالف الوطني الجامع... ثم تنظيم الجمعيات الثلاث المذكورة، دون مشاركة قوى تحسب على الإسلاميين السنة، لدنة «الانتخابات النيابية في ضوء المستجدات السياسية»، في الخامس من أغسطس/ آب الجاري، وندوة «قراءة في تاريخ البحرين الحديث» في ذكرى استقلال البحرين في

14 من الشهر نفسه، ثم توقيع الجمعيات الثلاث البيان الصادر في 22 أغسطس/ آب الجاري الذي انتقد توزيع الدوائر الانتخابية لانتخابات مجلس النواب، وأخيرا المشاورات التي تجريها الجمعيات الثلاث بخصوص الموقف من المشاركة في الانتخابات النيابية في أواخر أكتوبر المقبل... كل ذلك – وغيره – يعطي انطباعا للمراقبين بأن الجمعيات الإسلامية السنية، خرجت أو أخرجت مرة أخرى من تحالف كان يمكن أن يستمر، وأن يثمر نتائج مرضية مستقبلا، وهو ما يوضح مدى الصعوبات التي تواجه التحالف الشيعي – الوطني – السني، ويبين مدى الاختلاف في الرأي، والانقسام بين الجمعيات.

المراقبون يعتقدون أن جمعية «الوفاق» مطالبة – بحكم حجمها وقوة تأثيرها في الشارع الشيعي – بتبني مبادرات تواصل مع الجسم الإسلامي السنني: «المنبر الإسلامي»، «الأصالة»، «الشورى»، فضلا عن «الوسط العربي»، يتم فيه حوار على أساس سياسي، وليس عقائديا، ويبدأ بالقضايا المتفق عليها، كقضايا فلسطين، السياحة النظيفة، تطوير الخدمات التعليمية والصحية... وقد يتطور لاحقا إلى آفاق أوسع.

وربما ليس من المناسب أن يبدأ بالقضية الدستورية التي قد لا تكون محل اتفاق بين الطرفين.

كما يرى المراقبون أن إشراك التيار الوطني في الحوار، أو في أجوائه على الأقل يبيث تلميحات بأن التحالف الإسلامي – الإسلامي لن يكون على حسابه، خاصة – وهو شعر بشيء من الاعتاض بعد لقاء جمعية الإصلاح الشهير في 24 مارس/ آذار 2001.

ولا يعرف إن كانت الدعوة الأخيرة لوضع ميثاق شرف بين التجمعات السياسية ستمضي قدما، أم ستصطدم بموانع تعيق تقدمها وتوسيع قاعدتها.

«... ولو عرضتها سنوافق»

الذوادي: الحكومة لم تعرض علينا عضوية «الشورى»

■ **الزنج** - الوسط

□ قال رئيس جمعية «المنبر الديمقراطي التقدمي» أحمد الذوادي: إنه لا يوجد ما يمنع الانضمام إلى مجلس الشورى في حال عرضت الحكومة ذلك، «لأن الموافقة على الميثاق تعني الموافقة على المجلسين، مع استمرار ملاحظتنا عن ضعف صلاحيات المجلس المنتخب، بسبب تساوي عدد أعضائه مع عدد أعضاء المجلس المعين»، لكنه نفى أن تكون الحكومة عرضت على «المنبر» العضوية في مجلس الشورى.

وأضاف الذوادي، الذي قضى نصف عمره في المنفى، في حديث إلى «الوسط»: إن الإقرار بالدستور الصادر في 14 فبراير/ شباط من هذا العام هو «واقع قائم، سواء شاركنا أم لم نشارك في المجلس الوطني بغرفته، ونرجو أن تجرى تعديلات دستورية في المستقبل ترجح كفة المجلس المنتخب».

وأكد رئيس «المنبر» سعي جمعيته إلى تشكيل تيار ليبرالي تشارك فيه جميع ألوان الطيف الديمقراطي، بما فيها جمعيتا «المنتدى» و«الميثاق»، من أجل خلق نوع من التوازن – وليس توازنا كاملا – مع التيار الديني ذي الوجود الغالب في الساحة.

الذوادي أقر أن مشروع التكتل اصطدم بموقف «الاخوان» في جمعية العمل الوطني الديمقراطي، بسبب تحفظهم على العلاقة مع جمعيتي «الميثاق» و«المنتدى»، باعتبارهما ممثلتين للتيار الرسمي – حسب تعبيره – مضيفا: «إننا لا نؤيد هذا التوجه، فنحن نتعامل مع التيار الرسمي، ونلتقي معهم في أطروحة «الميثاق الوطني»، ودفع العملية الإصلاحية إلى الأمام، فإذا كنا نتعامل مع الحكومة، فما الذي يمنع التعامل مع قوى محسوبة عليها».

وانتقد الذوادي ما أسماه «الفهم الخاطئ للمعارضة»، معبرا عن تأييده للحكومة إذا دافعت عن مصالح المواطنين، ومعارضته لها إذا كانت عكس ذلك، مؤكدا أن العلاقة بين المنبر والحكومة «بروتوكولية، وليست خاصة، ولا تختلف عن علاقة القوى السياسية الأخرى مع الحكومة التي لا يوجد عندها حاليا توجه للحوار».

وعن تقييمه للتيار الديني، قال الذوادي: «إنه جزء من الحركة الوطنية، ولكننا نؤيد الديمقراطية، لكننا نختلف في البرامج، فنحن أناس علمانيون، ونؤيد الاختلاط، وحقوق المرأة، والمزج بين الشريعة والقوانين الوضعية، بينما الإسلاميون لا يؤيدون ذلك، ويستهدفون تطبيق الشريعة وحدها، وإقامة دولة إسلامية، لكننا نعتقد أن من حق الجميع أن يعبر عن رأيه، ويسعى لتطبيق برامجه».

يذكر أن جمعية «المنبر الديمقراطي التقدمي» – التي أشهرت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي تعتبر امتدادا لجهة «التحرير الوطني البحرانية» التي تأسست العام 1955، وكانت تعد من أنشط التنظيمات الماركسية، وقاطعت «الجهة» انتخابات المجلس التأسيسي في 1971، لكنها شاركت في الانتخابات البرلمانية في 1973، ويصفنها المراقبون ضمن التيار المعارض الأكثر اعتدالا.

إزالة الفنادق من الأحياء السكنية أو تحويلها إلى شقق

■ **المنامة** - نبيلة سليمان

□ أكد وكيل وزارة الإعلام المساعد لشئون السياحة مبارك العطوي على قيام إحدى الشركات العالمية بإعادة تقييم المنشآت في البحرين، وقال: «إن إدارة السياحة تنتظر تقييم هذه الشركة للفنادق التي تقع في أحياء سكنية بعد تحديد مواصفات وصلاحيات هذه المنشآت وأهليتها لتكون في هذا الموقع».

وأوضح أن إدارة السياحة ستتحذ قرارها وفقا لتقييم الشركة للمنشآت الفندقية، على ان يتم إزالة هذه

المنشآت من الاحياء السكنية المتضررة، أو تحويلها إلى

شقق فندقية تقتصر خدماتها على تقديم الإقامة للزلاء، مع اعطاء فرصة لأصحاب هذه الفنادق لإقامة منشآتهم في مواقع أخرى.

وأشار إلى ان أكثر المناطق المتضررة من وجود فنادق مجاورة لأحياء سكنية هما منطقتي القضيبيية والحورة، وأن هناك حرصاً كبيراً من قبل المسؤولين على إيجاد توازن بين دعم الاستثمار وتحقيق متطلبات المواطنين.

ومن جهه أخرى أكد العطوي على صدور قرارات

لتصحيح أوضاع الفرق الموسيقية في الفنادق، والتي

سيبدأ العمل بها مع نهاية سبتمبر/ أيلول المقبل، وقال: «سيتم تحويل الملاهي الليلية إلى مطاعم متخصصة على ان تتكون الفرق الموسيقية التي تعمل بها من مطرب ومطربة وأربعة عازقين فقط، مع استمرار تقديم خدمات المأكولات والمشروبات كما كانت في السابق».

وأشار إلى أنه سيتم إغلاق صالات الفندقي الذي يخالف تنفيذ القرار ويوقف ترخيصه وإوضح إن إدارة السياحة قامت بزيادة عدد المفتشين السريين الذين يقومون

بمراقبة تنفيذ هذه القرارات في الفنادق، وقال: «إن

الهاجس الوحيد عند أصحاب الفنادق يكمن في إمكانية تنفيذ هذه القرارات على جميع الفنادق، وأكد لهم ان التطبيق سيشمل جميع الفنادق ولن يستثنى أحد».

وأضاف انه قام بتخصيص يوم الأحد من كل اسبوع

للقاء مسؤولي الفنادق لطرح الموضوعات المعلقة والمراد

الاستفسار عنها من قبلهم، واكد حرص الإدارة على دعم

المشروعات المختلفة في الفنادق والتي تعود بالفائدة على البحرين.